على توريد منتجات اللحوم والسكاكر والحلويات ، وبعض المواد الاخرى ، مقابل الادوات والاجهزة الكهربائية ، والمشروبات الكحولية والمحرمات كالمخدرات وما شابه ، والتي بلغت قيمتها الاجمالية الملايين من الدولارات خلال السنوات الماضية . وفي حزيران امتد الاحتلال ليشمل بيروت والجبل وجزءاً من البقاع اضافة الى الجنوب ، وامتدت البضائع الاسرائيلية الى كل هذه البقاع ، وامتدت معها الخدمات الاسرائيلية التجارية والمصرفية والسياحية ايضا .

وقد كشفت المصادر الاسرائيلية انه قد «صدرت اسرائيل الى لبنان في شهر تموز (١٩٨٢) بضائع بقيمة اربع ملايين دولار ، وفي الاسبوعين الاولين بلغ حجم التصدير الاسرائيلي الى لبنان حوالي سبعة ملايين دولار . جاءت هذه المعطيات في مقابلة اذاعية مع العميد دافيد ميمون رئيس وحدة المساعدة في جنوب لبنان» «(٧)» وارتفعت قيمة البضائع المصدرة الى لبنان الى حوالي ثمانية ملايين دولار في شهر آب ١٩٨٢ «(٨)» ، ونقلت جريدة السفير اللبنانية (١٩٨٢/١٠/٢٤) ، ان دراسة اجرتها الحركة القومية التقدمية اللبنانية ذكرت ان حجم الاستيراد غير القانوني من اسرائيل بلغ خلال شهر تشرين اول عشرة ملايين دولار ، وكانت مصادر صحفية لبنانية قد ذكرت ان حجم المبيعات الاسرائيلية اليومية في المناطق المحتلة من لبنان ب(٦٥) مليون دولار «(٩)» . ونقل عن المصادر الاسرائيلية ان السلطات الاسرائيلية قد اعلنت «ان قيمة الصادرات الاسرائيلية لمصر خلال اكثر من عامين ، كانت اقل من قيمة الصادرات الاسرائيلية للبنان خلال شهر واحد» .

الغزو والخسائر الاقتصادية :

تفاوتت حسب المصادر الاسرائيلية تكاليف الغزو الاسرائيلي للبنان ، فقد ذكر جدعون بات وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي ان التكاليف المباشرة وغير المباشرة للغزو الاسرائيلي كانت بحدود مليار دولار ، بينما قدر يورام اريدور وزير المالية ان تكاليف «عملية الجليل» قد وصلت حتى ثلاث مليارات دولار . وقد اشارت جيروزاليم بوست (١٩٨٢/٧/٦) ان اريدور قد رفع ارقام تكاليف العملية الاسرائيلية من اجل جمع مبالغ اكثر مما كلفت الحرب . «(١٠)»

ومن المؤكد ان تكاليف الغزو الاسرائيلي للبنان ، تقترب من الارقام التي ذكرها جدعون بات . ومع ذلك فقد تركزت الجهود الرسمية الاسرائيلية الى جمع مبالغ كبيرة تحت شعار «تمويل العملية» ، وذكرت المصادر الصحفية ان مصادر التمويل قد تمت على الشكل التالي : ٦٠٠ مليون دولار من زيادة اسعار المواد الاستهلاكية ومن ضريبة السفر للخارج ، والحسومات الحكومية على صفقات البورصة الاسرائيلية ، و١٠٠٠ مليون دولار من جراء القرض الاجباري على رواتب العمال والموظفين الاسرائيليين خلال عشرة اشهر من بدء عملية «سلامة الجليل» ، و٢٠٠ مليون دولار من تحويلات يهود الدياسبورا ، و١٠٠ مليون دولار من ثمن مبيع السندات المخصصة «للدفاع الوطني» المباعة في الخارج ، ويبلغ المجموع الكلي لهذه التمويلات ما مقداره ١٩٠٠ مليون دولار «(١١)» ، بمعنى ان الحكومة سوف تجمع مبلغ اكبر بكثير من كلفة «عملية سلامة الجليل» .

اما في الجانب اللبناني ، فان الخسائر كانت اكثر من ذلك بكثير اذ ان العمليات العسكرية الاسرائيلية البرية والبحرية والجوية ، قد ركزت على ضرب البنية الاقتصادية اللبنانية ، اضافة الى ضرب الاهداف العسكرية والمدنية . وغدت المؤسسات الاقتصادية اللبنانية اهدافا قائمة بذاتها للقذائف الاسرائيلية ، التي استهدفت تدمير المصانع والمؤسسات الاقتصادية والحرفية ، وكذلك فقد دمرت مساحات واسعة من الاراضي الزراعية ، وقامت السلطات العسكرية بقطع مساحات واسعة من الاراضي المشجرة بالحمضيات على طريق صور بيروت الدولي وعطلت المرافىء في بيروت وصيدا وصور ، وطرابلس ، وتوقف مطار بيروت عن العمل ، كما تعطلت المؤسسات المصرفية في معظم المناطق . باختصار فقد تعطلت البنية الاقتصادية اللبنانية عن ممارسة نشاطها ودمر جزء كبير من هيكلها الاساسي .

ويتفاوت الحجم المقدر للخسائر في القطاعات الانتاجية ، والمرفقية ، حسب المصادر المختلفة ، ولكن هذه المصادر تتفق جميعها على ان لبنان قد تعرض لخسائر كبيرة من الناحيتين الاقتصادية والبشرية ، بحيث ان ذلك قد يؤثر على تطوره اللاحق ، وعلى دوره الاقتصادي في المنطقة عموما .

ويقدر السيد عدنان قصار رئيس غرفة تجارة بيروت : «ان خسائر لبنان من جراء الغزو الاسرائيلي قد بلغت حسب التقديرات الاولية لمجلس الانماء والاعمار «(٦٠)» مليار ليرة لبنانية في القطاع العام وحده (حوالي ٢٥ مليار دولار) وهناك حجم اكبر للاضرار والخسائر في القطاع الخاص» «(١٢)» ، وهذا يعني ان مجمل الخسائر التي الحقها الاسرائيليون بلبنان تتجاوز ال (٥٠) مليار دولار حسب التقديرات وفي الجنوب يقدر نائب رئيس غرفة الصناعة والتجارة معين جابر ، ان قيمة الخسائر في جنوب لبنان من جراء الغزو «لاتقل عن ٥٠٠ مليون ليرة لبنانية» «(١٣)» .

وقد قدرت المصادر الصحفية اللبنانية : ان قيمة الخسائر في القطاع الصناعي وحده بلغت (٢ر٥) مليار ليرة عدا الخسائر في الانتاج والتصدير والخسائر المادية ، والدمار الكلي او الجزئي للمؤسسات ، والمصالح الصناعية . وفي القطاع الزراعي بلغت الخسائر الشهرية للمزارعين اللبنانيين ، ما مقداره (٢٠٠) مليون ليرة «(١٤)» وبلغت خسائر شركة طيران الشرق الاوسط اللبنانية وحدها خلال اربعة اشهر من بدء الاحتلال (١٤٠) مليون ليرة «(١٥)» ، وقدر حجم خسائر الموسم الزراعي في الجنوب اللبناني باكثر من ٧٥ كمعدل وسطي في مختلف الزراعات ، وارتفع الى ٩٥٪ من موسم الحمضيات ، ولايشكل ذلك الا جزءاً بسيطا من الخسارة الشاملة التي لحقت بالقطاع الزراعي اللبناني «(١٦)» . وبوجه عام «يمكن تقدير الخسارة التي مني بها الاقتصاد الوطني من جراء الغزو الاسرائيلي باكثر من مليار ليرة لبنانية كخسارة مباشرة في النشاط الاقتصادي المحض ، وباكثر من عشرة مليارات ليرة ، كلفة اعادة اعمار ما تهدم بين ٤ حزيران (١٩٨٢/١٢/٢) ايلول ١٩٨٢ «(١٧)» وقد اوردت صحيفة النهار اللبنانية قائمة بالاضرار الناجمة عن الغزو في القطاعات التي تمت دراستها من قبل مجلس الانماء والاعمار ، موزعة على الشكل التالي :

القطاع	مقدار الخسارة	القطاع	مقدار الخسارة
التربية	٣٣ر١٢٩	المطار	١٢٠ر٠٠٠
الصحة	٢٢٨ر٣٥٧	المرفأ	٣٦ر٠٠٠
مياه الشفة	٣٠ر٥١٥	زراعة الجنوب	٢٠٧ر٥٠٠
الري	٤ر٥٠٠	صناعة	٣٥٧ر٣٨٥
النفايات	٣٠ر٠٠٠	اسكان	٣ر٤٣٤ر٦٥٤
الطرقات	٥٧ر١٠٠	كهرباء	٣٠٠ر٠٠٠
ابنية حكومية	٦٠ر٤٦٥	اتصالات	٢٥٠ر٠٠٠
ابنية الجيش	١٤٠ر٠٠٠	تجارة	١ر٩٤٠ر٩٦٩
البلديات	٣٩ر٢٠٠		

المجموع الكلي ٧ر٦٢٢ر٧٧٤ مليار ليرة لبنانية

وبعد فان هذه الارقام رغم عدم شموليتها لمختلف القطاعات التي تاثرت بالغزو الاسرائيلي للبنان ، تكشف ان تدمير البنية الاقتصادية اللبنانية قد كان من ضمن الاهداف الرئيسية الاسرائيلية في غزوها للبنان .

ثمة نقطة ايضا لابد من الاشارة اليها في سياق الخسائر التي تعرض لها لبنان ، وهي الخسارة البشرية الكبيرة الموزعة مابين القتلى والجرحى ، والمصابين بعاهات واعطال دائمة ، ونسبتهم من القوى العاملة اللبنانية ، والتي تشكل الجانب الاخر للمسالة الاقتصادية ، وبكل اسف ليس لدينا احصائيات دقيقة تتناول هذا الجانب برغم اهميته الكبيرة .

الاجراءات الاسرائيلية :

ان النظر الى الاجراءات الاسرائيلية التي قامت بها قوات الاحتلال والسلطات الاسرائيلية في لبنان على الصعيد الاقتصادي ، من زاوية اقتصادية بحتة ، يوقعنا في مطب خطير ، كان ومازال الحذر من الوقوع فيه امرا مفروضا بسبب تجاوزه للخلفية السياسية للاجراءات الاقتصادية ومواقف سلطات الاحتلال . وعليه فان النظر لهذه الاجراءات ، لابد وان يتم من خلال الخلفية السياسية للاجراءات الاقتصادية التي تخضع كليا من جانب القادة والمؤسسات الصهيونية للاعتبارات السياسية بالدرجة الاولى ، وهذه النقطة بالذات تفسر الكثير من الخطوات والاجراءات «الاقتصادية» في لبنان ، من طراز انزال بضائع اسرائيلية الى الاسواق اللبنانية باقل من اسعارها في الاسواق الاسرائيلية ، واحيانا باقل من سعر التكلفة الاسرائيلية ، ومن طراز فتح المجال امام «التجار اللبنانيين» لاستخدام المرافىء والمطارات الاسرائيلية لاستيراد البضائع للبنان ، ومنحهم كافة التسهيلات والخبرات والخدمات الاخرى مقابل عائدات رمزية .

وقد حدد جدعون بات وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي التوجيهات الاسرائيلية التي تحدد «السلوك الرسمي» خلال عملية الاجتياح بقوله :«هناك توجهات اساسية قدمتها فورا منذ الايام الاولى للحرب وهي :

اولا : يجب على التاجر الاسرائيلي ان لايعبر الحدود الى لبنان ، والا يحتل مكان الجهاز القائم في لبنان .

ثانيا : السماح لهم «التجار اللبنانيين» باستخدام الجهاز الاقتصادي اسرائيلي في الموانىء والمطارات ، وخدمات الجمارك وخدمات الشحن كي يستطيعوا الاستفادة من مساعدتنا في عملية الترميم الاقتصادي عندهم .

ثالثا : بنسبة الحاجة والممكن ، ووفقا لطلبهم ، سنساعدهم في القطاع الصناعي الذي كان قائما في لبنان وسنحاول اعطاءهم من الخبرات المتراكمة عندنا» «(١٨)»

ان جوهر حديث جدعون بات يكتشف ويوضح ان اسرائيل تحاول ان تظهر الغزو الاقتصادي للبنان انما هو فعل لبناني يقوم به «تجار لبنانيون» يتلقون مساعدة من السلطات الاسرائيلية لترميم وبناء الاقتصاد اللبناني ! وتكذب الوقائع الدامغة لمسيرة الغزو حديث بات بصدد دخول التجار والبضائع الاسرائيلية الى لبنان ، حيث ترافق دخول المنتجات الاسرائيلية مع دخول القوات الاسرائيلية الى الاراضي اللبنانية ، بل ان كثيرا ماسبقت القوات الاسرائيلية في مرورها وانتشارها في المناطق اللبنانية . ونقطة اخرى يثيرها

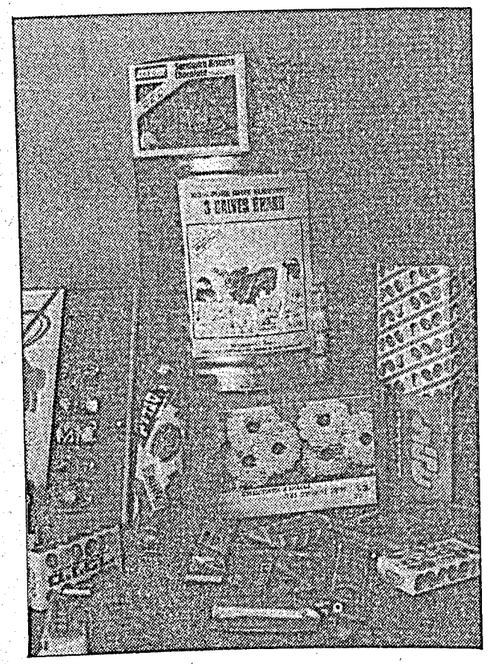

حديث بات وهي الرغبة الاسرائيلية في الهيمنة على الاقتصاد اللبناني عندما يتحدث عن الحاجة والممكن «والخبرات المتراكمة» .

ان الاجراءات الاسرائيلية التي ترافقت مع الغزو التدميري للمرافق والبنى الاقتصادية اللبنانية موزعة على كافة القطاعات الاقتصادية ، والتي اكد الخبراء الاقتصاديون انها لاتسير بشكل عشوائي بل تتم وفق خطة مدروسة بعناية فائقة بهدف خلق وقائع اقتصادية وسياسية في لبنان على طريق تحقيق الاهداف الاسرائيلية كلها ، ويأتي في مقدمة هذه الاجراءات :

١ ــ اعفاء البضائع الاسرائيلية التي تجتاز جنوب لبنان باتجاه الشمال من الضرائب باعتبارها بضائع «خارج اطار التصدير» ومعاملتها على اساس انها بضائع تباع في السوق الاسرائيلية ، وقد اهل هذا الاجراء المنتجات الاسرائيلية للدخول في منافسة جدية مع البضائع اللبنانية او المستوردة للبنان ، وكلتاهما ارتفعت اسعارها بسبب الغزو الاسرائيلي وانخفاض العرض .

٢ ــ تسهيل مرور وشحن البضائع المستوردة من قبل «تجار لبنانيين» عن طريق مرافىء فلسطين المحتلة ، وخاصة ميناء حيفا الى لبنان ، مقابل عقود لهؤلاء التجار مع المؤسسات الاقتصادية والتجار الاسرائيليين لتوريد بضائع ومنتجات اسرائيلية الى السوق اللبنانية عن طريقهم .

٣ ــ تدمير المناطق الزراعية ، وخاصة في الجنوب ، وقطع اشجار الحمضيات على طول الطريق الساحلي من الجنوب وحتى بيروت . وذكرت صحيفة النداء اللبنانية «(١٩٨٢/٨/٢٨)» ان قوات الاحتلال قامت بقطع مانزيد مساحته عن ٥٠ الف دونم من الاشجار المثمرة في هذه المنطقة . يضاف الى ذلك المناطق الزراعية التي انتشرت فيها الوحدات العسكرية الاسرائيلية مما ادى الى تدميرها .

٤ ــ منعت سلطات الاحتلال المزارعين اللبنانيين من جني محاصيلهم الزراعية في المناطق المحتلة ، تحت حجج مختلفة ومختلقة ، ومنعت نقل

السلطة اللبنانية بين خيارين

العرب أو "اسرائيل" ... فأيهما تختار ؟